وسائل مكافحة الفساد.

١- تصميم استراتيجيات فعالة.

سلطت المادة (٥) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الضوء على اهمية وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد. اذ دعت الدول الاطراف الى وضع وتنفيذ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد تعزز مشاركة المجتمع المدني وتعكس مبادئ حكم القانون، والادارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة، والنزاهة، والشفافية. ويدعم ادراج هذه اللغة القوية والواضحة في الاتفاقية الدور المحوري لاستراتيجيات مكافحة الفساد في معالجة هذه المشكلة.

وتتطلب استراتيجية مكافحة الفساد الفعالة فهماً مفضلاً لواقع الحكم والبيئة السياسية في البلد المعني ولا يمكن ان يكون هنالك ثمة مقاربة واحدة مناسبة لحل جميع الجوانب المتصلة بمشكلة الفساد. ويرجع السبب في ذلك بشكل اساسي الى الاختلافات التاريخية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان. وتعتمد جودة وفعالية سياسات مكافحة الفساد وبرامجه في اي بلد على الفهم المتعمق لمكان حدوث الفساد. وزمانه، واسبابه، وكيفيته، والعوامل التي تسمح باستمراره في بلد معين وثمة اتفاق عام على هذا الامر، بيد ان بلداننا عديدة لا تزال تكتفي باعتماد نماذج معيارية لمكافحة الفساد. وغالباً ما يتم ذلك تحت ضغط قوي من البلدان المانحة.

ومن المهم ان نفهم ان الفساد يشكل مشكلة سياسية ايضاً تؤثر في علاقات السلطة (او تزداد في ظلها). وقد فشلت العديد من برامج مكافحة الفساد لأنها لم تتمكن من استيعاب طبيعة العوامل المقاومة للاصلاح، وموقعها، وتنظيمها، وقوتها وقد تأتي هذه المقاومة إما من داخل البيروقراطية او من خارجها (او من المصدرين معاً). ويجب ان تشمل البرامج الفعالة اليات كافية للتعامل مع جميع المصادر والانواع المحتملة لهذه العوامل.

المقاربات والتقنيات

على مدى العقد الماضي، حدث تغير كبيرفي مقاربة الجهات المانحة والمنظمات الدولية فيما يتعلق بسياسة مكافحة الفساد. ففي تسعينات القرن العشرين، ركزت المساعدة الفنية على انفاذ القانون واصلاح الادارة العامة المصممين لتعزيز الشفافية. والحد من السلطة التقديريةو تدعيم نظم الاشراف والرقابة. ومع ذلك، اتضح بشكل متزايد ان هذه المقاربات لم تكن ملائمة ومن ثم اصبح تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة وتحسين الاخلاقيات مجالاً رئيساً من المجالات التي تم التركيز عليها لإجراء اصلاحيات مؤسسية في القطاع العام. ونتيجة ذلك، تحولت برامج مكافحة الفساد بشكل متزايد نحو المنع، وهو تطور مكمل للمقاربة التقليدية القائمة على توجيه التدخلات في مجال مكافحة الفساد باتجاه انفاذ القانون والرقابة. كما دعم هذا التحول اهمية المقاربة الاستراتيجية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وارتباطها بمكافحة الفساد.

ومع ذلك، فقد اثبتت بعض استراتيجيات مكافحة الفساد قصيرة الامد أنها غير مستدامة في ظل غياب الارادة السياسية، والموارد الكافية، والاستراتيجيات الوطنية الواضحة، على سبيل المثال ، يمكن ان تؤدي الحصانة القانونية المكفولة لمن يكشف الاعلام عن تورطهم في قضايا فساد الى رفع مستويات التشكيك في الارادة السياسية الحقيقية لمكافحة الفساد. كما قد تؤدي الدعاية غير المدعومة بأفعال واضحة الى الشك، في حال استنتج المواطنون ان النظام يحمي الموظفين المتورطين في قضايا الفساد.

وثمة مثال من جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث انتهت جهود اصلاح ادارة الضرائب في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين، من خلال اقامة وكالة مستقلة للايرادات

الضريبية، بزيادة الانطباع السائد عن الفساد سواء دون ان تؤدي الى زيادة مستدامة في الايرادات الضريبية. وكانت الفكرة من وراء الاصلاح هي انه من خلال مراجعة اوضاع الموظفين الحاليين للتخلص من الفاسدين منهم ورفع المرتبات الى مستوى تنافسي يمكن ان يقلل ذلك من الحوافز التي تجعل الناس يتقبلون الرشى. ومع ذلك استمر الفساد في الازدهار حتى مع الارتفاع النسبي في المرتبات وظروف العمل الجيدة. وقد ازدادت قوة شبكات الفساد في الواقع لأن الاصلاحات الادارية ادت الى فصل كثير من الموظفين الذين تم توظيفهم فيما بعد في القطاع الخاص بوصفهم خبراء ضرائب نظراً لمعرفتهم بأساليب العمل بالنظام الضريبي وصلاتهم مع العاملين داخل ادارة الضرائب و لم تترك الاستراتيجية أثراً يذكر في الايرادات الضريبية، التي ارتفعت بحدة في السنة الاولى من البرنامج ثم هبطت فيما بعد بسبب زيادة الفساد.

يجب ان تتمركز التدخلات الرامية الى مكافحة الفساد حول مبادرات شاملة على مستوى البلد ، بيد ان ذلك يستدعي اتباع مقاربة ينظر من خلالها الى الفساد في السياق الاوسع للاقتصاد السياسي لحوكمة القطاع العام بكل بلد. ويتبع ذلك من الادراك المتنامي بأن الفساد ينتج دائماً عن مشكلات غير محلولة في آليات الحكم على المستوى الوطني.

ينبغي عموماً ان تكون استراتيجيات مكافحة الفساد الناجحة ديناميكية، ومتكاملة، وشاملة، ومستندة الى ادلة وينبغي ان تتمكن من تقييم المشكلة على نحو دقيق ومسبق. وان تكون قادرة، من وقت الى آخر في اثناء تنفيذ الاستراتيجية على تطوير او تكييف العناصر الاستراتيجية بحيث تستجيب للتقنيات المتغيرة كما ينبغي ان يتم دمج العناصر المستقلة وتنسيقها بعضها مع البعض على نحو مستمر ويجب ان تكون الاستراتيجية العامة شاملة بما يكفي لكي لا تهمل العناصر المهمة من الحكومة والمجتمع. بما فيها المجالات التي لم تتأثر بالفساد من قبل وانتقال السلوك الفاسد إليها .

يحمل التحدي المتمثل في معالجة الفساد بطريقة شاملة وموحدة في طياته خطراً واضحاً وواقعياً يتجسد في تشتيت الموارد بشكل كبير. لذا يجب ان يجري تقييم دقيق على مستوى البلد لما يمكن ان ينجزه برنامج الاصلاح في الواقع.

وان الاستراتيجيات الفعالة ترتكز على مجموعة قوانين صارمة وفعالة تتمثل بترسانة تشريعية متكاملة متناغمة ومتناسقة تعاقب الفساد بأشد العقوبات .

٢- الاستراتيجيات على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي

تمثل ميزة الاستراتيجيات الوطنية في سهولة تصميمها وتنفيذها، من خلال تخصيص الموارد الوطنية وتحديد المؤسسات المنوط بها التنفيذ وثمة ميزة اخرى تتمثل في ان وسائل الاعلام، والمجتمع المدني والهيئات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي، والاحزاب السياسية يمكن ان تزيد من الارادة الداعمة لمبادرات مكافحة الفساد والطلب عليها وفضلاً عن ذلك، فمن وجهتي النظر اللوجستية والسياسية، يكون جمع البيانات ومقارنتها اسهل بكثير على مستوى البلد كما ان تصنيف البيانات حسب الاقاليم المحلية، والقطاعات، والمستويات، والموضوعات، والمؤسسات يتم بشكل ابسط كثيراً على المستوى الوطني.

ومن ناحية اخرى، يمكن ان تكون الاستراتيجيات العالمية والاقليمية فعالة في المواقف التي تخشى فيها بعض البلدان من المشاركة بمفردها في نشاطات شجاعة تهدف الى مكافحة الفساد لتتجنب تكوّن انطباعات سلبية عنها، لذلك قد تفضل اتباع مقاربة ذات طابع اقليمي اكثر. وعلاوة على ذلك يرى بعض الممارسين ان المشاركة في وضع برامج لمكافحة الفساد من خلال منتديات اقليمية قد تكون اكثر امناً بالنسبة اليهم في البلدان التي ليس لحكوماتها ارادة سياسية لمكافحة الفساد ولهذه الاسباب وجدت بعض البلدان ان التصديق على اتفاقيات اقليمية لمكافحة الفساد اسهل من وضع استراتيجيات وطنية لمكافحته. وبالاضافة الى ذلك يمكن ان تكون المنتديات الاقليمية مفيدة جداً من حيث تقاسم المعرفة ، وافضل الممارسات، فضلاً عن الاستفادة من تأثير النظراء في معالجة المشكلة.

وبإمكان الاستراتيجيات الدولية ان تساعد على تحسين الخدمات الاستشارية المتصلة بسياسات وبرامج مكافحة الفساد عن طريق تكوين مجموعة داخلية من الخبراء من خلال

مجتمع الممارسة والشبكات حينئذ سيساعد اعضاء المجموعة بعضهم البعض ويدعمون التعاون بين الاقاليم وداخل كل منها.

٣- ادماج مكافحة الفساد في البرامج والمشروعات

ان مكافحة الفساد هو احد المبادئ الدولية الجديدة والموضوعات المتداخلة مع غيرها من الموضوعات في مجال الحكم الرشيد التي سيتم ادخالها في جميع مجالات الممارسة والبرامج الخاصة ببرنامج الامم المتحدة الانمائي. وهو ما يعرف باسم عملية الادماج main streaming وعلى مستوى البلد، من الممكن ادماج مكافحة الفساد في اجراءات مثل اطر الامم المتحدة للمساعدات الانمائية، والتقييمات القطرية المشتركة للبلدان، وتقرير استراتيجية التخفيف من حدة الفقر. والاهداف الانمائية للالفية، وتقارير مجموعة العمل المحورية، وغيرها من الاليات التنموية على سبيل المثال ساعد برناج الامم المتحدة الانمائي ادراج مكافحة الفساد في برامج تدريب الموظفين العموميين في بنغلادش وفي وثيقة الهدف الانمائي التاسع للالفية الخاصة بمنغوليا.

ومن المرجح ان ينجح العمل على ادماج مكافحة الفساد اذا تم ذلك بشكل وثيق مع مجالات الخدمة الاساسية الاخرى من مجالات الحكم الديمقراطية، مثل الحكم المحلي، واصلاح الادارة العامة ، والحوكمة الاقتصادية، والحصول على العدالة، ودعم البرلمانات ، والعمليات الانتخابية، وتطوير وسائل الاعلام المستقلة، والحكومة الالكترونية، والمشاركة المدنية (بما فيها الاحزاب السياسية). وحقوق الانسان، ومن خلال العمل جنباً الى جنب مع مجالات الخدمة هذه يدعم مجال الخدمة المرتبط بمكافحة الفساد مبادئ مهمة متصلة بالحكم الرشيد مثل المساءلة والشفافية والنزاهة، وحكم القانون، والمشاركة، والشمولية والمساواة كما يساعد الادماج على تعزيز حقوق الانسان والديمقراطية فيما يستجيب الى الفساد بشكل مباشر.

لا بد من الاشارة الى وجود عدم تناغم بين الادماج من جهة والحاجة الى ان تكون جهود مكافحة الفساد اكثر استراتيجية وتركيزاً من جهة اخرى وثمة تحد واضح آخر يتمثل في ان

الادماج يتطلب وعياً. وموارد، ومهارات لدى الموظفين الميدانيين ومعرفتهم بالفساد وفي الوقت الراهن، تتسم المنهجيات المتاحة بأنها محدودة للغاية ولا تقدم قدراً كافياً من الارشاد.

لكي تتم الاستجابة للطلب المتنامي من قبل المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي والنظراء الوطنيين على التعاون الفني في مجال مكافحة الفساد. قام "فريق الحكم الديمقراطي" في مكتب السياسة الانمائية بوضع البرنامج العالمي لمكافحة الفساد التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي تحت عنوان " البرنامج العالمي الخاص بمكافحة الفساد من اجل فعالية التنمية (٢٠٠٨ – ٢٠١١) ويهدف هذا البرنامج الى زيادة قدرات الدولة / المؤسسات الجامعة (مثلاً تدعيم وسائل الاعلام والمجتمع المدني) واجراء تغييرات منهجية طويلة الامد في داخل المؤسسات العامة وفيما بينها ويسعى هذا البرنامج كذلك الى ادماج مكافحة الفساد ضمن العمل الحالي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

٤- دعم مؤسسات مكافحة الفساد

ان انشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة الفساد، مع اختلاف التسميات يعتبر احد الحلول الرئيسة لمعالجة الفساد على المستوى الوطني. وقد شاعت هذه الفرضية الى حد كبير بسبب النجاح الذي حققته " وكالة مكافحة الفساد" في هونغ كونغ، التي تأسست سنة ١٩٧٤ وكان لها اثر بالغ في الحد من الفساد في ذلك الوقت. ونتيجة لذلك، حدثت طفرة في مؤسسات مكافحة الفساد المتخصصة في بلدان كثيرة، بدعم من المجتمع الدولي للمانحين في كثير من الاحوال .

الا ان هنالك عدداً من التحديات يستلزم القاء الضوء عليها والتعامل معها عند انشاء مؤسسات مكافحة الفساد المتخصصة ومن بين هذه التحديات ما يأتي:

- تنشيء معظم الحكومات مؤسسات مكافحة الفساد على عجل كرد فعل لحدث سياسي طارئ ولهذا السبب تغفل هذه الحكومات في الغالب او تستهين بأهمية

صنع قرارات واضحة ومبنية على معلومات وافرة بشأن موضوعات مهمة وحاسمة في مجال السياسات مثل:

أ- النماذج المؤسسية (مثلاً : ما اذا كان سيتم تأسيس مؤسسات جديدة مستقلة لمكافحة الفساد ام سيتم تعديل اوضاع المؤسسات القائمة: وما اذا كان التركيز سينصب في البداية على المنع او التحقيق او رفع مستوى الوعي ام ستجري محاولة للقيام بكل تلك الاشياء بالتساوي).

ب- جهود تطوير القدرات والسياسات (مثلاً : المسؤوليات ، الصلاحيات والسلطة ومستوى الاستقلالية والموارد)

ت- قواعد المشاركة (مثلاً : التفاعل ، والتنسيق، والتعاون مع الاجهزة الاخرى).

- تكون الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العادة اجابة تكنوقراطية لمشكلة سياسية لذلك، على الرغم من حصولها على دعم سياسي في البداية فإنها لا تدوم عادة مما يهيئ الشروط لاخفاق هذه الجهات. وتحقق مؤسسات مكافحة الفساد اقصى قدر من النجاح عندما تحظى بمساندة سياسية قوية من اعلى المستويات الحكومية .
- يجب ان تخصص لمؤسسات مكافحة الفساد موازنة مدروسة بعناية كي تكفل حصولها على موارد ملائمة على المدى الطويل مع مراعاة التعامل مع الموارد المالية والبشرية والفنية بالتوازي.
- يجب توجيه مزيد من الاهتمام منذ البداية الى الواقع المتمثل بأن المؤسسات التقليدية " غالباً ما تنظر الى مؤسسات مكافحة الفساد التي تشمل صلاحياتها التحقيق وانفاذ القانون على انها تتدخل في عملها مما قد يجعلها تمتنع عن التعاون مع مؤسسات مكافحة الفساد هذه بشكل كاف واهم من ذلك هو ان الموظفين المؤهلين غالباً ما يتم استقطابهم بعيداً عن تلك المؤسسات " التقليدية" مما يترتب عليه معاناة من نقص في عدد الموظفين .
- ينبغي تحديد الاطار المرجعي لعمل مؤسسات مكافحة الفساد المتخصصة بدقة وينبغي ان يحكمها اطار قانوني شامل .

- ثمة حاجة الى وجود مؤشرات اداء سليمة للجهات العاملة في مجال مكافحة الفساد، تتضمن على اقل تقدير منهجية محددة لممارسة الرقابة ومؤشرات لقياس النجاح.
- ينبغي ان يتم التعامل مع مسألة الموارد منذ البداية اذ تفرض مؤسسات مكافحة الفساد عادة ضغطاً كبيراً على الموارد المحدودة اصلاً الموجودة في ادارات البلد وكقاعدة عامة، قلما يوجد فائض في القدرات يمكن تحويله الى مؤسسة جديدة.
- الادراك بأن تكلفة الاخفاق ضخمة ففي البداية تكون توقعات المواطنين عالية جداً. لذلك يتسبب الاخفاق في زيادة مقدار التشكك بين المواطنين ، مما يمكن ان يقوض الجهود المستقبلية لمكافحة الفساد .

وقد شكلت البيئة المؤسسية لنظام انفاذ القانون محوراً مهماً للاصلاح في كثير من البلدان وقد تزايد عدد البلدان التي انشأت مؤسسات مركزية ومتخصصة عهد اليها صراحة بمكافحة الفساد وكلفت بمهام اجهزة اخرى لإنفاذ القانون لوحظ تورطها الشديد في الفساد.

وبوجه عام، يمكن الاستناد الى تعدد مؤسسات مكافحة الفساد في البلدان التي تتميز مؤسساتها البيروقراطية بالقوة، والفعالية، ووفرة الموارد، وحسن التنسيق، كما هي الحال في كندا والولايات المتحدة الاميركية واليابان وكثير من البلدان في غرب اوروبا. وبالمثل، تعتمد جنوب افريقيا والصين وفيتنام والفيليبين على مؤسسات متعددة لضبط الفساد، بيد ان احد اهم عيوب هذا الاستناد هو انه يمكن ان يقود الى ازدواجية الجهود، ونقص التنسيق والتراع على الصلاحيات والموارد.

وعلى اي حال، سواء تم اتباع المؤسسة الواحدة او المؤسسات المتعددة تعتمد مؤسسات مكافحة الفساد إلى حد كبير على التعاون والاتصال الجيدين مع اجهزة انفاذ القانون الاخرى وادائها لعملها على نحو صحيح، لا سيما الشرطة والنيابة العامة والمحاكم .

وتجدر الاشارة الى انه على الرغم من كثرة البلدان (بما فيها بوتسوانا وسنغافورة) التي قلدت نموذج المؤسسة الواحدة المتبع في هونغ كونغ، فإن النتائج كانت مختلطة ، فبيما

يشار الى الاستقلالية بوصفها احدى عوامل النجاح الرئيسة، الا ان " الصلاحيات الواضحة" عامل لايقل اهمية عن ضرورة الاستقلالية على الصعيد العلمي وينبغي ان تنحو المؤسسة منحى استراتيجياً عند تحديد محور تركيزها بحيث توسع فعاليتها الى اقصى حد على سبيل المثال، لا تتعامل " اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد " في ولاية نيوساوث ويلز في استراليا سوى مع الامور التي من الممكن ان تكشف عن فساد جوهري او منظم او كلا الامرين معاً، او الامور التي تتعلق بالمصلحة العامة، بينما تتولى "لجنة استئصال الفساد في اندونيسيا" التحقيق وتوجيه الاتهام والملاحقة في قضايا الفساد التي تشمل موظفي انفاذ القانون، والمسؤولين التنفيذيين في الحكومة، وغيرهم من الموظفين العموميين والتي جذبت اهتمام الرأي العام او تتسبب في خسارة الدولة اموالاً [illegible] او كلا الامرين معاً.

وبدلا من انشاء مؤسسات جديدة، آثر عدد من البلدن تعزيز ادوار وقدرات المؤسسات القائمة لمكافحة الفساد (مثل جنوب افريقيا) وثمة مجموعة كافية من الادلة تشير الى ان " التخصص والخبرة، بل وحتى الدرجة اللازمة من الاستقلالية يمكن ان تتحقق عن طريق انشاء وحدات متخصصة ضمن اجهزة انفاذ القانون القائمة ".

ولعل اهم من كل هذه المقترحات ، وبشكل واقعي ينبغي ان يكون القضاء مستقلاً بجميع اوجه الاستقلالية، فيكون المؤسسة الاساسية الركن لمكافحة الفساد وخير دليل على ذلك القضاء الايطالي ودوره الفعال في مكافحة الفساد .

الحجج المؤيدة لإنشاء مؤسسات مكافحة الفساد المتخصصة والاخرى المعارضة لها

المزايا :

- تتمتع المؤسسات الجديدة كلياً ببداية جديدة ومن ثم يتم اتخاذ خطوات عملية على نحو اسرع.
- ترسل اشارة بأن الحكومة تأخذ جهود مكافحة الفساد على محمل الجد
- تتسم بدرجة عالية من التخصص والخبرة، والاستقلالية.

- تحظى بدرجة اعلى من المصداقية لدى المواطنين وتخضع لقدر اكبر من المساءلة السياسية والقانونية
- تتسم بالوضوح في تقييم التقدم المحرر والنجاحات ، والاخفاقات.

العيوب:

- تكون في الاغلب رداً تكنوقراطياً على مشكلة سياسية
- تتطلب تكاليف ادارية اعلى: وترتفع تكلفة الاغلاق فيها الى حد كبير بسبب توقعات المواطنين
- تؤدي الى العزلة وظهور حواجز، والتنافس مع المؤسسات الاخرى القائمة
- ضعيفة امام محاولات تهميشها (مثلاً: عن طريق انقاص تمويلها).

٥- البحث والتخطيط من اجل وضع البرامج

بما ان اسباب الفساد، وتبعاته، والانطباعات السائدة عنه تتغير باستمرار، ثمة حاجة كبيرة الى ان يستمر دعم البحوث وتحليل الاتجاهات، والظواهر، واعمال الفساد الحديثة بالاشتراك مع المؤسسات البحثية والاكاديمية.

اذ يقوم النقاش الدائر حالياً حول مكافحة الفساد على معلومات وافتراضات غير دقيقة او غير كافية. على سبيل المثال، ثمة قدر ضئيل جداً من المعلومات المصنفة والمتاحة حول اختلاف الكيفية التي يؤثر بها الفساد في النساء والرجال ومدى هذا التأثير، او حول التأثير (ان وجد) الذي تتركه برامج او مشروعات مكافحة الفساد في تقليل انماط الفساد المرتبطة بالجنوسية. وعلى نحو مماثل، يتم الان الاقرار، على نطاق واسع، بالحاجة الى التركيز على الاطراف الفاعلة في القطاع الخاص من خلال البرامج والمشروعات وثمة حاجة الى اجراء مزيد من البحوث لفهم ديناميكيات الفساد والياته المحددة المرتبطة بأنواع مختلفة من الاعمال التجارية في بلدان مختلفة وفي النهاية، من المرجح ان تتمكن البحوث المناسبة من الفصل بين الفساد وسوء الادارة وسيكون ذلك مفيداً لا سيما في مجال تقديم

خدمات القطاع العام، حيث يتم الخلط بين الفساد وسوء الادارة وفق الانطباع السائد لدى المواطنين ، بيد انهما يتطلبان في النهاية وسائل معالجة مختلفة للغاية.

وفضلاً عن ذلك ، لكي يتحقق قدر اكبر من التأثير وتحسين استراتيجيات برنامج مكافحة الفساد في المستقبل، ينبغي أن تجري دراسات فنية تتناول الحاجة الى اي برنامج محدد لمكافحة الفساد وتقييم نجاح البرامج السابقة، وان يتم تسهيل حصول الممارسين على هذه الدراسات بسهولة وحتى ان لم يتوفر سوى قدر محدود من الموارد لاجراء الدراسات، فعلى الموظفين ببرنامج مكافحة الفساد ان يجمعوا اقصى قدر ممكن من البيانات الكمية والكيفية اذ تستطيع هذه البيانات ان تساهم بدرجة كبيرة في تحسين البرامج التي يضعها برنامج مكافحة الفساد.

وقد ظل انشاء شبكات اقليمية لمكافحة الفساد ومساندتها شكلاً شائعاً من اشكال زيادة الوعي بالفساد. فمن خلال الجمع بين مسؤولين على مستوى عال وممارسين يعملون في مجال مكافحة الفساد، تستطيع هذه الشبكات ان تكون عاملاً محفزاً لوضع مكافحة الفساد والصكوك ذات الصلة على الاجندة السياسية للبلدان التي قد لا ترغب خلافاً لذلك في مناقشة هذه المسألة علانية واذا تمت ادارة هذه الشبكات بشكل جيد، فسيمكنها الاستفادة من المنافسة الصحية بين النظراء وفي النهاية، توفر المنتديات الاقليمية فرصاً لتعزيز تبادل المعلومات والتعلم المتبادل بين البلدن المختلفة.

تشمل الامثلة الناجحة على الشبكات الاقليمية لمكافحة الفساد " الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد " (ACINET) والتي يقوم برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP-POGAR) بتنسيق اعمالها، "شبكة الممارسين العاملين في مجال مكافحة الفساد" (ACPN) ، بتنسيق من مركز برانيسلافا الاقليمي التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، "الشبكة الكاريبية لدعم النظراء في مجال مكافحة الفساد بتنسيق جزئي من مكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي الاقليمي الفرعي لمنطقة باربادوس وشرق الكاريبي.

ويعتبر "دليل المستخدم لقياس الفساد"، الذي اعده في ٢٠٠٨ برنامج الامم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع " المؤسسة العالمية للنزاهة" احدى اولى المحاولات لاستكشاف افضل الطرق لاستخدام الادوات الحالية من اجل قياس احد اهم معوقات التنمية: الفساد وبناء على مراجعة الادبيات واستناداً الى اكثر من ٣٠ مقابلة اصلية مع خبراء في المجال، يقدم دليل المستخدم "ممارسات جيدة" الى الحكومة والمجتمع المدني، والممارسين العاملين في مجال التنمية بغرض التعرف على الفساد وقياسه.

وفي النهاية، ينبغي ان تتم تنمية القدرة اللازمة لتحديد الحاجات البحثية واستخدام نتائجها في تصميم السياسات، بالتعاون مع النظراء الوطنيين. ويجب اجراء تقييم صادق وواقعي لاسباب ميل تدابير مكافحة الفساد نحو الاخفاق وقبل توفير الدعم لمبادرات تنظيمية ووثائق جديدة للاستراتيجيات والسياسات، لا بد من ان تتم الاستفادة بشكل كامل من الامكانيات المتصلة بالاحكام والنصوص الموجودة، ومساندة التدابير التي تعزز تنفيذها وتدعم مراقبة اثرها.

٦- تحديد الاطراف الفاعلة في مجال مكافحة الفساد

أ- النظراء الحكوميون

تعتمد المداخل المتاحة لوضع البرامج في مجال مكافحة الفساد على تحديد الشركاء المحتملين في الحكومات والتوقيت المناسب لاشراكهم، الامر الذي يعتمد ايضاً على بيئة البلد المعني، فحين تتضاءل الرغبة الحكومية حتى في الحديث عن الفساد، سيصعب اشراك هذه الحكومات في نشاطات صريحة لمكافحة الفساد وقد تقتصر الخيارات المتاحة حينئذ على تدابير تتسم بقدر اقل من " الحساسية" والصيغة السياسية. ومع ذلك، قد يكون ثمة مناصر لمكافحة الفساد يمكنه ان يحفز صياغة تدخلات لمكافحة الفساد وفضلاً عن ذلك، قد يرغب المرشحون والاحزاب السياسية اثناء الحملات الانتخابية في "تلوين" هذه الحملات بعناوين الحكم الرشيد، مما قد يهيئ الفرصة لوضع برامج في مجال مكافحة الفساد عند تشكيل حكومة جديدة، على سبيل المثال في باكستان، يعمل برنامج الامم

المتحدة الانمائي مع "مكتب تلقي الشكاوى الادارية" او ما يعرف بالأمبودسمن: وفي سوازيلاند مع "هيئة مكافحة الفساد": وفي تشيلي مع "مكتب المراقب العام". ويعمل برنامج الامم المتحدة الانمائي في عدد من البلدان الاخرى مع مؤسسات حكومية متنوعة مثل النيابات العامة، والوزارات، والقضاء، والشرطة، وهيئات الخدمة العامة بوصفهم شركاء في جهود مكافحة الفساد.

ب- المجتمع المدني

تستطيع منظمات المجتمع المدني[1] ان تؤدي دوراً حيوياً في وضع سياسات مكافحة الفساد وبرامجه وتنفيذها فضلاً عن مساءلة القطاع العام، لا سيما في القطاع الاجتماعي وقطاع تقديم الخدمات وتتمثل احدى الاستراتيجيات في انشاء اجهزة رقابية مكونة من المواطنين تشارك في المراجعات الاجتماعية [2] وتتبع الموازنات، فضلاً عن لجان المواطنين التي يتم تنظيمها في قطاعات مثل التعليم، والصحة، والبيئة، كما تستطيع شبكات المجتمع المدني ايضاً ان تعبئ المواطنين كي يتصدوا للفساد ويرفضوه بشكل مطلق.

للمجتمع المدني دور في جهود مكافحة الفساده ان منظمات المجتمع المدني التي تكافح الفساد تعاني في الغالب من مشكلات داخلية في ادارتها وشؤون الحكم فيها، ومن ناحية اخرى ثمة انطباع سائد بأن بعض المنظمات الاخرى منقوصة الشرعية: مثلاً لم تتأسس بعض المنظمات او تبدأ في التركيز على مكافحة الفساد استجابة للفساد في حد ذاته، وانما نتيجة لاهتمام المانحين الدوليين في المقام الاول بتمويل نشاطات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد ومع ذلك، ثمة امثلة وفيرة على نجاح مشاركة المجتمع المدني، وترتبط هذه الامثلة بمبادرات تتم على المستوى المحلي وعن طريق الحركات عبر الوطنية، ومن ابرز هذه الامثلة "منظمة الشفافية الدولية" وتبين التجارب ان المجتمع المدني قادر على ان يؤدي دوراً مركزياً في مراقبة الفساد وتحسين صرف الاموال العامة. على سبيل المثال ، ادى المجتمع

[1] تنص المادة (١٣) من اتفاقية مكافحة الفساد على انه على كل دولة طرف ان تتخذ التدابير المناسبة، ضمن حدود امكانياتها ووفقاً للمبادئ الاساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع الافراد والجماعات التي لا تنتمي الى القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته، ورفع مستوى الوعي بوجود الفساد واسبابه وجسامته وما يمثل من خطر.

[2] يقصد بالمراجعات الاجتماعية عمليات الرقابة على اداء المؤسسات الحكومية التي يؤديها المواطنون .

المدني دوراً فعالاً للغاية في مراقبة الاموال العامة المخصصة لبناء مدارس وطرق في اوغندا واندونيسيا.

بناء عليه ينبغي ان تشكل الاطراف الفاعلة في المجتمع المدني جزءاً من مجموع انشطة مكافحة الفساد الصريحة او الضمنية، وان يتم دعم قدرات هذه المجموعات، وتحديداً في البلدان التي يكون فيها الاشراف والرقابة الحكومي والبرلماني، ضعيفين . وينبغي ان يكون الهدف من بناء قدرات المجتمع المدني ضمن امور اخرى توليد الطلب على المساءلة والشفافية من جانب المواطنين. بيّن انه ينبغي الا تصبح الاطراف الفاعلة في المجتمع المدني هي المنتفع الوحيد الذي يركز على موضوع الفساد بالبلد. ولا بد من بذل جهد مستمر، على مستوى البلد، لمعرفة [illegible] ما تقوم به المنظمات غير الحكومية من اعمال ونوع المساعدة التي قد تتطلبها وينبغي الا يقتصر شكل الدعم المقدم الى المنظمات غير الحكومية على تمويل المشروعات. اذ يستطيع احياناً الدعم المعنوي ان يعزز جهود منظمة ما على المستوى الرسمي.

اقام برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ مدة طويلة شراكة مع منظمات المجتمع المدني على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية على سبيل المثال ، ساند برنامج الامم المتحدة الانمائي سنة ٢٠٠٣ منظمة بحثية مستقلة لكي تستخدم العملية التي تستخدم لوضع تقرير التنمية البشرية الوطني الخاص ببوركينا فاسو في البحث الذي تجريه حول الفساد. وتستعمل نتائج البحث في المناصرة الفعالة من اجل مزيد من الاصلاحات الجذرية وقد ابرز تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٣ الخاص ببوركينا فاسو التأثيرات السلبية للفساد في تنفيذ عملية التنمية البشرية، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الفقر واستهدف التقرير اطلاع الناس على تبعات الفساد المتعلقة بالابعاد الحاسمة للتنمية البشرية وهي الديمومة، والمساواة والانتاجية والتمكين كما استهدف التقرير ايضاً اثارة النقاش بين الاطراف الفعالة في مجال التنمية والتأثير في تنفيذ السياسات للحد من الفساد في ادارة الشؤون العامة .

وعند العمل مع الاطراف الفاعلة في المجتمع المدني ومساندتها لا بد من الاخذ في الحسبان ان مكافحة الفساد تتم في معظم الحالات، في جو مشحون سياسياً، الامر الذي قد يشكل خطراً على المنظمات غير الحكومية ومن ثم تعتبر مساندة النشاطات التي تستند الى منهجيات محايدة، مثل مراقبة الحملات الانتخابية احدى الطرق المتاحة لاشراك المجتمع المدني ويجب وبشكل فاعل التشديد على ايجاد تيار ورأي عام وثقافة اجتماعية ضد الفساد وترفض الفساد وتنبذ الفاسدين.

ج–وسائل الاعلام

في كثير من البلدان التي ينتشرفيها الفساد يكون جانب الطلب على مكافحة الفساد منخفضاً عادة. ويمكن ان يعزى ذلك الى عدم اعتياد المواطنين على ممارسة حقوقهم، فضلاً عن وجود بيئة سياسية تخلو من اليات التعبير الديمقراطي عن الحقوق وفي مثل هذه السياقات، تستطيع وسائل الاعلام ان تقوم بدورين مهمين، بافتراض انها مطلعة بأسباب الفساد وتأثيراته وحجمه اضافة الى القواعد والمعايير الدولية لمكافحة الفساد، اذ تستطيع ان :(١) تكشف اعمال الفساد :(٢) ترفع مستوى وعي المواطنين بالأثر المباشر للفساد ونظم التراهة الضعيفة في الاقتصاد وحياة الناس. (ومن المهم ان نذكر ان وسائل الاعلام قد تكون فاسدة ايضاً : لذا، يجب ان يخضع هذا القطاع للمساءلة مع توفر الآليات الرقابية والاشرافية داخله بما فيها مدونات قواعد السلوك المخصصة لأعضائه).

وفي هذا السياق ، تسلم المادتان (١٠) و (١٣) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بأهمية ان تعتمد الدول الاطراف اجراءات وقواعد تسمح للمواطنين بالحصول على معلومات من القطاع العام وتوصي الاتفاقية بتبسيط الاجراءات الحكومية لتسهل حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بعمليات صنع القرار، وتشجع الحكومات على نشر المعلومات حول اخطار الفساد في القطاع العام.

د– القطاع الخاص

تدعو المادة (١٢) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الاطراف الى تعزيز تدابير منع الفساد في القطاع الخاص. وتذكر الاتفاقية ايضاً عدة طرق محتملة يمكن من

خلالها تحقيق هذا الهدف العام، بما فيها دعم التعاون بين اجهزة انفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص، وتدعيم المعايير والاجراءات التي من شأنها ان تعزز نزاهة كيانات القطاع الخاص (مثل مدونات قواعد السلوك) وادخال قواعد تنظم مرحلة ما بعد ترك الوظيفة بالنسبة الى الموظفين العموميين السابقين، وادخال اساليب سليمة للتدقيق الداخلي، وتدعيم اجراءات التدقيق الخارجي وتمثل جميع هذه التدابير مجالات للتعاون وتقديم المساعدة الفنية الى البلدان الشريكة وثمة ضعف في البرامج التي يضعها برنامج الامم المتحدة الانمائي في هذا المجال ولا يوجد سوى عدد قليل من الامثلة البارزة في هذا المجال.

وقد تزايد على مدى السنوات الماضية الاعتراف بأهمية اشراك القطاع الخاص في جهود مكافحة الفساد، وقد كانت معاهدة اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الاجانب في المعاملات التجارية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنة ١٩٩٧، اول صك قانوني دولي يتناول مسألة الفساد. وتجرم هذه الاتفاقية الشركات التابعة لبلدان المنظمة التي ترشو الموظفين العموميين في اي بلد تعمل فيه.

ومنذ فترة قصيرة في سنة ٢٠٠٤ بالتحديد، اضافت "العهد (كومباكت) العالمي لامم المتحدة" مبدأ عاشراً حول مكافحة الفساد مفادها ان :"على الاعمال التجارية ان تكافح الفساد بكل اشكاله. بما فيها الابتزاز والرشوة". (الاتفاقية هي مبادرة مطروحة للاعمال التجارية كي تلتزم بشكل طوعي، بالمبادئ المعمول بها في مجالات حقوق الانسان والعمل والبيئة).

٧- بناء الشراكات

يتطلب تعاوناً وثيقاً في جميع مجالات الممارسة على المستويين الافقي والرأسي ويجب ان تقوم الاستراتيجية على العمل مع عدد من الشراكات على مستويات مختلفة وتتناول عناصر متنوعة في البرامج. الى جانب العمل مع البرامج العالمية والنشاطات الرئيسة المتصلة بالمجالات الاخرى للحكم الديمقراطي مثل حقوق الانسان والحكم المحلي. والحكم في مجال الاقتصاد ووسائل الاعلام، ودعم البرلمانات واصلاح الادارة العامة.

واسترشاداً بمذكرة التفاهم المبرمة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قامت شراكة وثيقة بينهم في عدد من المجالات خاصة ما يتصل منها بتنمية القدرات. وتطوير الادوات المعرفية، والمهام الاستطلاعية المشتركة والتعبئة المشتركة للموارد. كما سيحافظ برنامج الامم المتحدة الانمائي على تعاونه مع "شبكة ادارة الحكم" في "لجنة المساعدة الانمائية" التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجراء تقييمات مشتركة وسيعزز تعاونه مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الاسيوي، وبنك التنمية الافريقي، والوكالة الالمانية للتعاون الفني وهي الوكالة الرئيسة للمعونات الخارجية بالحكومة الالمانية، ومركز بو فور لموارد مكافحة الفساد، والشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا (نيباد). وشركاء اخرين وسيشكل التعاون مع منظمات المجتمع المدني، خاصة في مجال تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب احد النشاطات البارزة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في مجال نشاط مكافحة الفساد.

ومن اجل تدعيم اساليب مكافحة الفساد وانجاحها يجب ان يتم انشاء برنامج في جامعة الدول العربية لمكافحة الفساد يركز على الامور التالية :

- زيادة قدرة الدولة / المؤسسات لتستجيب لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وتحسين الحكم.
- تعزيز القدرة الرقابية للاعلام والمجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد.
- توظيف ادوات تقييم الحكم / مكافحة الفساد في خدمة السياسات.
- تحسين مستوى التناغم والتنسيق فيما بين مبادرات مكافحة الفساد.
- تحسين مستوى الوعي والمعرفة .

وقد تم شرح النشاطات المندرجة تحت هذه الفئات العشر بالتفصيل في الاقسام من [illegible]

١- زيادة قدرة الدولة / المؤسسات على الاستجابة لبرنامج مكافحة الفساد وتحسين الحكم .

يتوقف التطبيق الفعال لتدابير مكافحة الفساد بدرجة كبيرة على قدرة الدولة / المؤسسات ومن ثم ينبغي البرنامج المذكور زيادة قدرة الدولة / المؤسسات على الحد من الفساد على سبيل المثال ، يمكن تدريب الممارسين على المعايير الدولية لمكافحة الفساد، والمساعدة الفنية في مجال مكافحة الفساد. [illegible]

وتؤكد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في اكثر من موضع على اهمية التدريب المناسب في مجال مكافحة الفساد وتشير المادة (٧-١-د) على الحاجة الى "وضع برامج تعليمية وتدريبية تمكن الموظفين المدنيين، عندما يكون ذلك ملائماً، وغيرهم من الموظفين العموميين غير المنتخبين من الوفاء بمتطلبات الاداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية. وتوفر لهم تدريباً متخصصاً ومناسباً لزيادة وعيهم بأخطار الفساد المتأصلة في اداء وظائفهم. وتقدم المادة (٦٠) من الاتفاقية ارشادات صريحة حول محتوى البرامج التدريبية للموظفين المسؤولين عن مبادرات منع الفساد ومحاربته. مثل اعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة.

ان معظم البرامج التدريبية حول مكافحة الفساد ما زالت حتى الان شديدة العمومية في طبيعتها. وان الجهود المستقبلية ينبغي ان تصمم لتتلاءم مع احتياجات قطاع محدد (مثلاً مرافق الإدارة العامة)، او عمليات معينة عالية المخاطر في مجال الادارة العامة(مثلاً : العقود الحكومية ونظم الاشتراء الحكومي) ومن المهم ان نشير هنا الى ان البرامج التدريبية ينبغي ان تسهدف نقل معلومات محددة ومؤكدة ، والا تكون عمومية او مختصرة اكثرمن اللازم وفضلاً عن ذلك، ينبغي ان يقدم الشركاء تدريباً متخصصاً ليزيدوا التأثير الناتج عن جهود تنمية القدرات.

وبالتنسيق مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الشركاء المعنيين، يستطيع برنامج جامعة الدول العربية لمكافحة الفساد ومراكزه الاقليمية ومكاتبه القطرية ان يقدم للشركاء الوطنيين دعماً فنياً واستشارياً في مجال مكافحة الفساد. وباستطاعة المستشارين الدوليين والاقليميين ان يسهلوا وضع اطر مرجعية تكون بمثابة مرشد لعمليات تقييم مكافحة الفساد: ويحددوا الخبراء والاطراف المعنيين الذين يجب اشراكهم. وينظموا المهمات وقد يشمل نطاق الاطراف المعنيين مسؤولين حكوميين، ووسائل اعلام ومنظمات غير حكومية.ويمكن الاستفادة من تقارير التقييم مستقبلاً في وضع الاقتراحات والاستراتيجيات والنشاطات. وعلى نحو مشابه، يمكن ان يستمر تقديم الدعم الفني والاستشاري ايضاً الى النظراء الوطنيين ليضعوا سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد. ويؤسسوا مؤسسات رقابية، ويطوروا منتجات معرفية.

وثمة جانب اخر مهم لعملية وضع برامج مكافحة الفساد يتمثل في وضع منهجية تعمل على ادخال مبادئ مكافحة الفساد في تقديم الخدمات ونشاطات مجموعات العمل المحورية التابعة لبرنامج الجامعة العربية لمكافحة الفساد وعلى مستوى البلد، يندرج عدد من المشروعات تحت مجموعات العمل المحورية. وهي تتجسد في المشروعات التي يكون الفقراء اكثر المتأثرين بها.

ومع ازدياد عدد البلدان التي تتجه نحو تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. تتمثل احدى الطرق الاساسية لتحديد مواطن القوة والضعف في المؤسسات الحكومية، والقوانين والاجراءات في تنفيذ تحليل للفجوة بين الاطر القانونية والمؤسسية للدول الاطراف فضلاً عن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

الهدف الرئيس من اجراء تحليلات الفجوة / الامتثال فيما يتصل بتطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد هو مساعدة الدول التي تسعى الى التصديق على الاتفاقية وتطبيقها من خلال ضمان امتثالها القانوني والمؤسسي لاحكام الاتفاقية على سبيل المثال

اجرت بنغلادش واندونيسيا تحليلات لتحديد الفجوات الموجودة بين احكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وواقعهما التشريعي والمؤسس.

٢- توظيف ادوات تقييم الحكم / مكافحة الفساد في خدمة السياسات.

ان مكافحة الفساد التي تتم تحت قياد البلدان ترمي الى تعزيز الاجندة الاوسع للمنظمة المرتبطة بالحكم الديمقراطي.

ثمة حاجة لتطوير استطلاعات ومؤشرات على المستويين المحلي او الداخلي توفر تحليلاً اعمق لموضوعات معينة متصلة بالسياسات مثل الجماعات المهمشة والضعيفة وتستطيع المؤشرات الخاصة ببلد معين والقائمة على معلومات مصنفة ان تساعد على تحديد

مؤسسات وممارسات معينة تداوم على تقديم خدمات الى تلك الجماعات على نحو غير عادل او دون المستوى ولاستخدام ادوات القياس بغية احداث تغيير ايجابي.ينبغي ان تكون ثمة معرفة دقيقة بالفساد يمكن استخدامها في مجالات تتعدى رفع مستوى الوعي على سبيل المثال، يمكن توظيف المعلومات المتوفرة حول مستويات الممارسات الفاسدة. واشكالها وانواعها ومظاهرها ومواقعها في خدمة عملية صنع السياسات وبناء شراكات تعاونية مع جميع الاطراف المعنيين والمشاركين في جهود مكافحة الفساد على المستوى الوطني.وتؤدي الاستطلاعات التي تجري لتحديد مواطن الفساد وقياس حجمه عند مستويات مختارة بالبلد الى توفير معلومات مستقلة ومحددة وموثوق بها يمكن الاستناد اليها في رسم السياسات وتغييرها ومراقبتها وتساهم المعلومات التي يتم جمعها في عمليات تنموية متنوعة، بما فيها تقارير التنمية البشرية الاقليمية والوطنية.

وهناك مجموعة اخرى من الانشطة تهدف الى خدمة عملية رسم السياسات تتمثل في انتاج ادوات تشخيصية لقياس الفساد فقد تتيح عملية اعداد تقرير يلخص الادوات المتاحة في البلدان التي تتم دراستها ويتم تنظيمه وفقاً للنوع والتغطية والغرض والمصدر والمنهجية والاثر، الاستفادة من البيانات المصنفة لتكون بمثابة ادوات سياسات قابلة للتطبيق من اجل الاهداف الانمائية المتعلقة بمناصرة الفقراء والجنوسية.

٣- تعزيز القدرة الرقابية للاعلام والمجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد.

ويجب على البرنامج ان يدفع في اشراك المجتمع المدني ووسائل الاعلام في رفع الوعي. وتدريب افراد المجتمع المدني والصحفيين في مجال مكافحة الفساد، وزيادة مشاركة المجتمع المدني ووسائل الاعلام في وضع السياسات والتمثيل الدولي، ودعم الانشطة المبتكرة لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام.

ومع ذلك، فمن المهم ربط حملات الوعي بمكافحة الفساد بشكل وثيق بقضية سياسية ما وتزويد العامة بأدوات محددة يمكنهم استخدامها للابلاغ عن حالات الفساد. او السعي للحصول على الحلول. وقد يكمن ذلك، على سبيل المثال في رفع مستوى الوعي العام

حول اصلاح او تطبيق تشريع معين. وتشكل حملات الوعي بالفعل قوة دافعة للاصلاح ويجب ان يتم تقييمها بحرص لتحديد ما اذا كانت تلك القوة الدافعة قد تستمر على المدى المتوسط ام البعيد.ومن المهم للغاية ان تتضمن حملات التوعية أنشطة تتعلق بتعزيز اهداف وغايات مكافحة الفساد وغيرها من الاهداف ذات الصلة".

ففي شباط / فبراير ٢٠٠٤ بعد اجراء عدة لقاءات حول دور الصحافة البيروفية في البيئة الديمقراطية الجديدة، وقع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومجلس الصحافة في بيرو اتفاقا يمكن برنامج الامم المتحدة الانمائي من توفير الموارد من اجل مشروع "معلومات من اجل الديمقراطية". والذي ساهم من خلاله مجلس الصحافة في بيرو بشكل جوهري في مناقشة وصياغة قانون الشفافية والحصول على المعلومات العامة . ونظم مجلس الصحافة حملة تثقيفية للعامة استمرت لمدة سنة حول حق المواطنين في الاطلاع على المعلومات العامة والتي كانت تنشر اسبوعياً عن طريق اعضائه في وسائل الاعلام المطبوعة وامتد هذا التعاون على مر السنوات. مع استمرار تحقيق اعمال مجلس الصحافة لنتائج ايجابية في كل من بيرو ومنطقة اميركا اللاتينية في ما يتعلق بتعزيز الدفاع عن حرية التعبير وحرية الصحافة. ودور وسائل الاعلام ومسؤوليتها في مجتمع ديمقراطي والحق في اتاحة المعلومات العامة.

من اجل زيادة القوة الدافعة لجهود مكافحة الفساد في اليمن؛ قدم برنامج الامم المتحدة الانمائي الدعم لمشروع اعلامي يدعو الى مزيد من الشفافية من خلال تعزيز القدرات والعمل من خلال شبكات ودعم قواعد السلوك الخاصة بالصحفيين على المستوى الوطني كما سعى المشروع ايضاً الى تبادل المعلومات حول القضايا المتعلقة بالفساد والمنهجيات المستخدمة في مراقبة الانفاق العام. وبزيادة الوعي فيما بين المنظمات غير الحكومية.

٤- تحسين مستوى التناغم والتنسيق فيما بين مبادرات مكافحة الفساد

على البرنامج ان يقوم في لعب دوره التنسيقي بين الجهود المبذولة لمكافحة الفساد بالاضافة الى دمج دوره مع دور الدول التي ترمي الى مكافحة الفساد.

استجابة لطلب حكومة افغانستان من اجل قيام الجهات المانحة الدولية بدعم عملية اعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. ضم برنامج الامم المتحدة الانمائي سنة ٢٠٠٧ جهوده الى وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والبنك الاسيوي للتنمية، والبنك الدولي لاجراء عدد من التحليلات القطاعية والوظيفية التي ستوفر البيانات المطلوبة لتغذية تلك الاستراتيجية.وقام برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بتمويل تحليل معمق حول مواطن الضعف المحتملة المعرضة للفساد في ادارة الموزانة. وهي ادارة من بين سبع ادارات في وزارة المالية الافغانية . ان الهدف من هذا التحليل هو تحديد المجالات المعرضة للفساد وتطوير اداة لتسهيل تقييم مدى التقدم الحاصل في تناول المشكلات ذات الصلة.

في بداية سنة ٢٠٠٢ قررت مجموعة من الجهات المانحة ذات الافكار المتشابهة تقديم الدعم لحكومة نيكارغوا في حربها ضد الفساد وعينت سفارة النرويج كالجهة الرئيسة المسؤولية عن صندوق التمويل الموحد وانضم برنامج الامم المتحدة الانمائي لهذا الصندوق الذي كان يهدف الى زيادة الشفافية في الادارة العامة، والحد من الفساد، ودعم المؤسسات العامة بهدف تعزيز الحكم الديمقراطي والنمو الاقتصادي وتمثلت المؤسسات الشريكة المبدئية خلال المرحلة الاولى (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥) في مكتب المدعى العام ووزارة الداخلية وخلال المرحلة الثانية (٢٠٠٥-٢٠٠٨) انضمت ايضاً الشرطة الوطنية ووزارة الشعب، ومكتب الاخلاق العامة، وارتفع اجمالي الاسهامات في الصندوق من ٢٩٣٠٠٠ دولار سنة ٢٠٠٢ الى ١٫٢١ مليون دولار بنهاية المرحلة الثانية سنة ٢٠٠٨.

وكانت ابرز النتائج الملحوظة لعمل هذا الصندوق هو ايجاد مؤسسات معززة ومستوى افضل للتنسيق بين المؤسسات وكان من اهم الانجازات الاخرى المتحققة تأسيس مكاتب للمدعى العام في انحاء البلاد في كل مقاطعاته، وتأسيس مكتب مشاركة المواطنين في مكتب المدعي العام وسترتكز المرحلة الثالثة على تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وقد تم وضع تلك الاستراتيجية بدرجة عالية من المسؤولية من قبل المؤسسات الوطنية المختلفة ذات الصلة .

وعلى المستوى العالمي والاقليمي يجب ن يقوم البرنامج في بناء وتحسين التنسيق الاستراتيجي مع الشركاء الاخرين مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الشفافية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية. ويعزز اطار التعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل خاص زيادة التعاون فيما يتعلق بالمهامات الاستطلاعية وتقديم الدعم والمساندة الفنية من اجل تنمية القدرات كما يجب على البرنامج ان يشجع الشبكات والتعاون مع مؤسسات من بلدان نامية.

٥- تحسين مستوى الوعي والمعرفة

يجب على البرنامج ان يبذل جهوده لتحسين مستوى الوعي والمعرفة من خلال تحديث وتطوير المنتجات الاعلامية (مثل النشرات الاعلانية، وصحائف الوقائع، والملصقات عن قضايا الساعة) والادوات المعرفية.

(الادلة الارشادية والكتيبات والخبرات المقارنة والكتب التمهيدية) في مجال مكافحة الفساد لدعم عملية وضع البرامج ذات الصلة على المستوى العالمي والاقليمي وداخل البلاد. ويمكن نشر تلك المنتجات والادوات ومشاركة افضل الممارسات .

ملخص لأنشطة محتملة في مجال مكافحة الفساد

١- انشطة لزيادة قدرة الدولة / المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات مكافحة الفساد.

- تدريب الموظفين الميدانيين في مكاتب البرنامج القطرية لمكافحة الفساد ونظرائهم على الصعيد الوطني في مجال مكافحة الفساد واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.
- تقديم الدعم الفني والاستشاري فيما يتعلق بمكافحة الفساد للشركاء الوطنيين.
- اجراء تقييم للمخاطرة وتحليل الثغرات (تقييم القدرات)

- تقديم الدعم الاستشاري فيما يتعلق بتطوير الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل المتعلقة بمكافحة الفساد على المستوى الوطني
- دعم تأسيس مؤسسات للرقابة وتعزيزها.
- تطوير منهجيات لتضمين مبادئ مكافحة الفساد في اطار تقديم الخدمات / الانشطة التي تقوم بها مجموعات العمل المحورية.

٢- انشطة مكافحة الفساد لزيادة توظيف ادوات التقييم في خدمة السياسات على المستوى الوطني.

- تطوير ادوات تشخيصية لقياس الفساد
- اجراء استطلاعات لقياس الفساد كمياً وكيفياً (بحسب كل قطاع).

٣- انشطة لتعزيز القدرة الرقابية للاعلام والمجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد

- تدريب المجتمع المدني ووسائل الاعلام
- زيادة مشاركة المجتمع المدني ووسائل الاعلام في رسم السياسات والتمثيل الدولي.
- تمويل الأنشطة المبتكرة لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام

٤- انشطة لزيادة الوعي والمعرفة بقواعد ومعايير ومنهجيات مكافحة الفساد وتطبيقاتها .

- تطوير النشرات الاعلانية. وصحائف الوقائع، والملصقات عن قضايا الساعة.
- انتاج الادلة الارشادية والكتيبات والخبرات المقارنة والكتب التمهيدية
- تعزيز ادارة المعارف (مشاركة افضل الممارسات باستخدام شبكات المعرفة).